

Distr.
GENERAL

TD/B(S-XIX)/3
9 April 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة

بانكوك، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض منتصف المدة

إجراء تقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل
المتفق عليهما في خطة عمل بانكوك

المحتويات

الصفحة

٣		مقدمة
٥		أولا - تقييم الأعمال منذ مؤتمر الأونكتاد العاشر: الدروس المستفادة
١١		ثانيا - اتجاه ومجالات التأكيد حتى انعقاد الأونكتاد الحادي عشر
١٣		ثالثا - الدروس المستفادة من استعمال مؤشرات الإنجاز

مقدمة

١- دعا مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية الرابعة والعشرين في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، إلى إجراء استعراض لأعمال الأونكتاد في الربع الثاني من عام ٢٠٠٢ في منتصف المدة ما بين الأونكتاد العاشر والأونكتاد الحادي عشر بالاستناد إلى مؤشرات الإنجاز الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥^(١). وهذه المؤشرات هي كما يلي:

المؤشر الأول: مدى التوقيت المناسب لبحوث وتحليلات البرنامج الفرعي ومدى فائدتها ودرجة تنفيذها وجودتها، على أن يقاس ذلك بدراسات استقصائية لمجموع القراء ودراسات استقصائية أخرى؛

المؤشر الثاني: آراء الدول الأعضاء بشأن القيمة العملية لتوصيات السياسة العامة وتأثير هذه التوصيات في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية، على النحو المعرب عنه في الاستنتاجات الواردة في الاستعراضات الدورية لبرامج العمل التي تضطلع بها الهيئات الحكومية الدولية؛

المؤشر الثالث: درجة تنفيذ أنشطة التعاون التقني ومدى فعاليتها وتأثيرها، على أساس تقييمها باستخدام المؤشرات الواردة في وثائق المشاريع ذات الصلة.

٢- وقرر مجلس التجارة والتنمية، في دورته الثامنة والأربعين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أن يتألف استعراض منتصف المدة من ثلاثة محاور مترابطة، وهي إجراء استعراض لمدى كفاءة الآلية الحكومية الدولية وأدائها لعملها، وإجراء تقييم فيما يتعلق بالالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل بانكوك^(٢)، وتقديم بيان سياسة عامة بشأن التطورات الرئيسية ذات الصلة بأعمال الأونكتاد. وقد نفذ المحور الثاني للاستعراض، وهو عملية التقييم، في دورات المجلس المعقودة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٢.

سياق الموضوع: التطورات الدولية

٣- عقدت عدة مؤتمرات دولية رئيسية في الفترة الممتدة منذ انعقاد الأونكتاد العاشر كان لنتائجها تأثير في طريقة عمل الأونكتاد. فمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (بروكسل، أيار/مايو ٢٠٠١)، الذي كان الأونكتاد نفسه مسؤولاً عن تنظيمه، قد وافق على برنامج عمل مدته عشر سنوات لصالح أقل البلدان نموا^(٣) يغطي كامل نطاق عملية التنمية، بما في ذلك مجال نشاط الأونكتاد نفسه. كذلك فإن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) قد اعتمد برنامج عمل الدوحة^(٤)، الذي يتضمن إجراء مفاوضات بشأن مجموعة واسعة النطاق من القضايا تدخل ضمن مجال الخبرة الفنية للأونكتاد. وشكلت هذه النتائج تحدياً خاصاً للأونكتاد من حيث المساعدة في ضمان التحقيق الكامل للبعد الإنمائي لبرنامج العمل هذا.

وأما المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (مونتيري، آذار/مارس ٢٠٠٢) فقد حقق توافق آراء جديدا وشراكة جديدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشأن نهج تحقيق التنمية دعما لبلوغ الأهداف المشتركة، بما في ذلك أهداف إعلان الألفية^(٥). وقد التزم رؤساء الدول والحكومات "باعتماد سياسات سليمة، وأسلوب حكم رشيد على جميع الصعد، وبسيادة القانون [...] وبتعبئة الموارد المحلية، وجذب التدفقات الدولية، وتشجيع التجارة الدولية كمحرك من محركات التنمية، وزيادة التعاون الدولي المالي والتقني لأغراض التنمية"^(٦)، وتمويل الديون المقدور على تحملها وتخفيف عبء الديون الخارجية، وتحسين تماسك واتساق الأنظمة الدولية النقدية والمالية والتجارية"^(٧)، وهي جميعها قضايا جرى تناولها في خطة عمل بانكوك. كذلك فإن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي أطلقت في عام ٢٠٠١ قد أظهرت اتباع نهج جديد بشأن تنمية أفريقيا تقوم فيه أفريقيا نفسها بتوجيه جدول الأعمال. وستكون هذه المبادرة أولوية عالية من أولويات أفريقيا وشركائها الإنمائيين في السنوات القادمة. وأي ترتيب يخلف برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وإن كان غير موجود فعلا وقت إجراء عملية التقييم، يتوقع أن يعتمد بشدة على مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

سياق الموضوع: الموارد

٤ - نصت الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣^(٨)، التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، على تزويد الأونكتاد بوظيفتين جديدتين للبرنامج الفرعي ٩-١ بـ "تنمية أفريقيا". بيد أنها قد اشتملت على تخفيضات هامة في الموارد المرصودة للأونكتاد في عدد من المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين (تخفيض نسبته ٤٦ في المائة). ولا مناص من أن يؤثر ذلك على الأعمال التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد. وقامت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، في قرارها ٥٦/٢٢٧، عملا بالفقرة ١١٦ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، بإنشاء مكتب جديد هو "مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة"، في نيويورك، الذي تحولت إليه من الأونكتاد مهام معينة تتعلق بالتنسيق والترويج والدعم^(٩). ودبر جزء من موظفي المكتب الجديد عن طريق نقل ١٠ وظائف من الأونكتاد^(١٠) مما سيكون له 'تأثير سلبي على الأعمال التحليلية والتقنية التي يضطلع بها الأونكتاد'^(١١). وأعرب عن القلق، أثناء عملية استعراض منتصف المدة، إزاء التأثير المترتب على تخفيض الموارد.

٥ - وعلى الرغم من أن معدل الشواغر في أمانة الأونكتاد قد انخفض انخفاضاً كبيراً - إلى مستوى يقل عن المتوسط الخاص بالأمم المتحدة ككل - فإن عدداً من الوظائف الرئيسية على مستوى الإدارة العليا قد ظل شاغراً لفترات طويلة.

٦ - ومنذ مؤتمر الأونكتاد العاشر، فإن الموارد الخارجة عن الميزانية المرصودة للمساعدة التقنية والمتاحة للأونكتاد من جميع المصادر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الاستثمارية الثنائية والتمويل الذاتي من

جانب المستفيدين) قد ظلت ثابتة بشكل عام عند نحو ٢٣ إلى ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة. وأدى حدوث طفرة في الطلب على المساعدة التقنية عقب المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية إلى طرح تحد هام على الأونكتاد، من حيث إيجاد مكان له في سوق التنافس على أموال المانحين ومن حيث زيادة الكفاءة بغية تعظيم قدرته على استيعاب هذه الأموال.

الوثائق

٧- رحب بالنهج الابتكاري الذي تتسم به الوثيقة TD/B(S-XIX)/L.1 المعنون "تقييم برامج الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١" التي أعدت من أجل استعراض منتصف المدة: فهي لم تكتف بتفصيل الأنشطة المضطلع بها بل حاولت تحليل النتائج المتحققة. بيد أن القيود التي ترد على عمليات التقييم الذاتي - والتي تتمثل في وجود اتجاه إلى التركيز على الإنجازات وعزو أوجه القصور إلى عوامل خارجية - كانت واضحة أحيانا في الوثيقة المعنية. ويمكن للتقييمات التي تجري فيما بعد أن تستفيد أيضا من القياس المنهجي للتأثير باستخدام المؤشرات المتعلقة بالجودة فضلا عن المؤشرات المتعلقة بالكم وتحسن عملية تجميع ردود فعل المستعملين وعرضها عرضا كاملا. وقد شجعت الأمانة على مواصلة هذا الجهد على أن تضع هذه النقاط في الاعتبار.

أولا - تقييم الأعمال منذ مؤتمر الأونكتاد العاشر: الدروس المستفادة

٨- كان التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك المحدد لها أربع سنوات مرضيا بصورة عامة، فيما خلا بضعة مجالات مبينة بالتفصيل أدناه. وقد اجتازت الخطة نفسها اختبار الزمن. فقد تمكن الأونكتاد من الاضطلاع ببرنامج عمل هادف ومفيد يركز على هذه الخطة؛ ولم تصدر إشارة أثناء عملية استعراض منتصف المدة إلى أن خطة عمل بانكوك لا يمكن أن تظل تتيح الأساس لبرنامج عمل فعال إلى حين انعقاد مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر. بيد أن اتساع نطاق الخطة والقيود السائدة التي ترد على الموارد قد أضفيا الإلحاح على عملية تحديد المجالات التي تستحق التأكيد وعلى جمع الأموال من أجل الأنشطة ذات الأولوية.

المؤشر الأول: مدى التوقيت المناسب لبحوث وتحليلات البرنامج الفرعي ومدى فائدتها ودرجة تنفيذها وجودتها، على أن يقاس ذلك بدراسات استقصائية لمجموع القراء ودراسات استقصائية أخرى

٩- ثبت أن استعراض البحوث والتحليلات المضطلع بها على أساس هذا المؤشر يشكل مهمة صعبة. فلم تكن نتائج الدراسات الاستقصائية المتعلقة بمجموع القراء والدراسات الاستقصائية الأخرى متاحة لكل برنامج فرعي. فالدراسة الاستقصائية المتعلقة بمجموع القراء فيما بين الدول الأعضاء، والتي حدد توقيتها لتكون متاحة لعملية استعراض منتصف المدة، كانت مخيبة للآمال من حيث معدل الرد المنخفض عليها. وبالنظر إلى أن هذا المؤشر سيظل أساس عملية التقييم طوال فترة الخطط المتوسطة الأجل ٢٠٠٢-٢٠٠٥، فسيكون من الضروري النظر في

كيفية جعله أكثر فعالية. وتقتراح أفكار معينة في الفرع الختامي لهذه الوثيقة. ومن الناحية الأخرى فإن الدول الأعضاء قد قامت، أثناء عملية استعراض منتصف المدة نفسها، بتقديم تغذية مرتدة مفيدة للغاية بشأن بحوث وتحليلات الأونكتاد أتاحَت صورة أوضح لتأثير هذه البحوث والتحليلات. وتنعكس هذه التغذية المرتدة في هذه الوثيقة كما ينبغي.

١٠- وكانت التغذية المرتدة المتعلقة بالمنشورات التحليلية الصادرة عن الأونكتاد منذ الأونكتاد العاشر إيجابية بصورة عامة. فقد رُئي أن هذه المنشورات أتاحَت تحليلات ومعلومات عالية الجودة وأسهمت بصورة قيمة في حوار السياسات على الصعيد الدولي، وفي صياغة السياسات على الصعيد الوطني. وقدمت تغذية مرتدة إيجابية على نحو إجماعي بشأن المنشورات التحليلية الرئيسية المتعلقة بالاستثمار في إطار البرنامج الفرعي ٩-٢. فقد أصبح تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنوياً عملاً مرجعياً قياسيًّا لمن يمارسون العمل في هذا المجال في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء ومصدراً هاماً من مصادر المعلومات بشأن تدفقات الاستثمارات وما تثيره من قضايا إنمائية. وحظي المنشور المعنون جدول الأعمال الإيجابي والمفاوضات التجارية المقبلة الصادر في إطار البرنامج الفرعي ٩-٣ باستقبال جيد. فقد اعتبرته دول أعضاء كثيرة عملاً مرجعياً مفيداً، وطالبت بتحديثه لكي يعكس آخر التطورات، ولا سيما نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية. كذلك فإن المنشور الجديد ضمن السلسلة المتكررة في إطار البرنامج الفرعي ٩-٤، وهو التقرير المتعلق بالتجارة الإلكترونية والتنمية، قد حظي بردود فعل إيجابية بالنظر إلى ما يرد به من تحليل ومعلومات بشأن قضية تتسم بأهمية متزايدة. وبالنظر إلى وجود أو دخول كثرة كبيرة من اللاعبين في هذا الميدان، فإن تركيز الأونكتاد على مجال تخصصه المميز أمر هام. وقابلت الدول الأعضاء التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً والصادر في إطار البرنامج الفرعي ٩-٥ بالتقدير لما يتيح من تحليلات ومعلومات إحصائية لا تتوفر من أي مصدر آخر.

١١- وأما المنشور الرئيسي الصادر في إطار البرنامج الفرعي ٩-١، وهو تقرير التجارة والتنمية السنوي، فقد أسهم في المناقشات الدولية المتعلقة بالعملة، وخاصة بشأن القضايا التي تهم البلدان النامية. ولهذا المنشور هدف مختلف عن المنشورات الرئيسية الأخرى المذكورة أعلاه: فهو يسعى إلى تنشيط النقاش بتقديم وجهة نظر بديلة بشأن الأحداث من المنظور الإنمائي الذي يتبعه الأونكتاد. وأثار التقرير ردود فعل مختلطة من جانب الدول الأعضاء والوكالات ووسائل الإعلام. ورأت الدول الأعضاء المتأثرة بالأزمات المالية أن موضوعه المتمثل في إصلاح البنية المؤسسية المالية الدولية مناسب من حيث التوقيت ومفيد أيضاً.

١٢- ورُئي أن الولايات المنصوص عليها في خطة عمل بانكوك واسعة النطاق بالقياس إلى الموارد المتاحة، وخاصة في البرنامج الفرعي ٩-٣. ورأت بعض الدول الأعضاء أن عناصر الولاية ذات الأهمية بالنسبة إليها مثل المعاملة الخاصة والتفاضلية، أو الأفضليات، أو القدرة على التوريد في مجال الصناعة التحويلية والخدمات، لم تمنح

أولوية كافية. وبالمثل، أعرب البعض عن رأي مفاده أن الاهتمام العاجل بتلبية احتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمساعدة التقنية ربما قد يكون زاحم البحوث والتحليلات مزاحمة كبيرة؛ ومن المهم تحقيق التوازن الصحيح. وقد وسعت خطة عمل بانكوك من نطاق أعمال الأونكتاد بشأن القضايا البيئية. وقدرت الدول الأعضاء حق التقدير الأعمال المنجزة في هذا المجال التي اعتبرتها قيمة في ضوء القمة العالمية القادمة المعنية بالتنمية الاجتماعية (جوهانسبيرغ، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢).

١٣- وشدد بصورة متكررة على أنه يتعين عرض البحوث والتحليلات المفيدة عرضا جيدا وبطريقة سهلة أمام المستعملين كما يتعين نشرها على نطاق واسع وبطريقة فعالة - بما في ذلك توافرها من حيث الترجمة - لكي تصل إلى جميع من يمكن أن يستفيدوا منها ولكي تحقق تأثيرها بالكامل. وذكر أنه لم يسترع انتباه المندوبين الذين توجد مقارهم في جنيف إلى بعض الدراسات ذات الفائدة المحتملة، والتي كان يمكن أن يستفيدوا منها. وأوضحت الدول الأعضاء أنها ما زالت تعلق أهمية كبيرة على وجود مواقع عالية الجودة وحديثة ومتعددة اللغات على شبكة "ويب" العالمية كما تعلق هذه الأهمية على توزيع الوثائق والتقارير الرئيسية في الوقت المناسب، مع احترام قواعد الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن تعددية اللغات.

المؤشر الثاني: آراء الدول الأعضاء بشأن القيمة العملية لتوصيات السياسة العامة وتأثير هذه التوصيات في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية، على النحو المعرب عنه في الاستنتاجات الواردة في الاستعراضات الدورية لبرامج العمل التي تضطلع بها الهيئات الحكومية الدولية

١٤- فيما يتعلق بالتغذية المرتدة المقدمة من الدول الأعضاء بشأن الأعمال المضطلع بها أثناء فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، في لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك أثناء دورتها المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢^(١٢)، أعربت الدول الأعضاء بصورة عامة عن تقديرها لكل من العمل التحليلي والعمل التقني المضطلع بهما في هذا المجال، مشيرة إلى عدة فوائد ملموسة أتاحتها هذا البرنامج. وأعرب عن الارتياح إزاء الجهود المضطلع بها لنشر النتائج في هذا الصدد. وأما في لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، أثناء دورتها المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٢^(١٣)، فقد رحبت الدول الأعضاء بالقدر الكبير من الأعمال المنجزة وأوضح البعض مجالات الأهمية بالنسبة إليه في الأعمال المقبلة، وخاصة بشأن الزراعة. وجرى التشديد على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر مبادرة بشأن النهوض بالأعمال ذات الجودة المرتفعة التي يضطلع بها البرنامج. وأما في لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، أثناء دورتها المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٢^(١٤)، فقد أكدت عدة دول أعضاء على الحاجة إلى متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة بشأن السياسات.

١٥- وركزت التقييمات التي أجرتها اللجان تركيزا كبيرا على أعمال الأمانة. فلم يقدم سوى قدر ضئيل من الأدلة بشأن القيمة العملية لتوصيات السياسة العامة وتأثير هذه التوصيات في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية - أو

حتى مدى تنفيذ هذه التوصيات - وذلك على الصعيد الوطني وبالنسبة إلى المجتمع الدولي مثل التوصيات المتفق عليها في الدورات السابقة للجان المعنية. وقد مالت التقارير المرحلية المتعلقة بتنفيذ التوصيات المتفق عليها والمقدمة إلى هذه اللجان^(١٥) إلى التركيز على التوصيات المقدمة إلى الأمانة. فبالنظر إلى أن عملية التوصل إلى توصيات السياسة العامة هذه هي عملية تنطوي على استخدام كثيف للموارد، فإن هذا الجانب سيتطلب مزيداً من الانتباه. وترد بعض الاقتراحات في الفرع الأخير من هذه الوثيقة لغرض مواءمة المناقشة.

المؤشر الثالث: درجة تنفيذ أنشطة التعاون التقني ومدى فعاليتها وتأثيرها، على أساس تقييمها باستخدام المؤشرات الواردة في وثائق المشاريع ذات الصلة

١٦- قدمت من أجل عملية استعراض منتصف المدة وأثناءها ثروة من التغذية المرتدة بشأن أنشطة التعاون التقني. بيد أنه تجدر ملاحظة أن المؤشرات المعنية لم تدرج على نحو منهجي في جميع وثائق مشاريع التعاون التقني وأنها قد مالت، في الحالات التي أدرجت فيها، إلى قياس الكم وليس الجودة. ومن شأن الاستخدام المنهجي للمؤشرات وتهذيب المؤشرات القائمة بغية قياس الجوانب المتعلقة بالجودة إلى جانب الجوانب المتعلقة بالكم، أن ييسر عملية تقييم التأثير.

١٧- وقد ظل الطلب على المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد قوياً كما كانت التغذية المرتدة في معظمها إيجابية جداً. والآن فإن برنامج إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) والنظام الآلي للبيانات الجمركية، التابعين للأونكتاد، هم الرائدان في سوقهما على نطاق العالم. وقوبلت بالتقدير المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، مثل برنامج الدبلوماسية التجارية والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية إلى مجموعة منتقاة من أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقية أخرى. وإن كون البلدان المستفيدة نفسها تقدم التمويل لبعض البرامج (مثل تقديم التعاون التقني إلى مجموعة الـ ٢٤ الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية) إنما يبين أن هذه البلدان تعتبر الأونكتاد يقدم خدمات مرتفعة الجودة وذات أهمية وقيمة مباشرتين بالنسبة إليها. وقدمت أيضاً أثناء عملية استعراض منتصف المدة أدلة ملموسة على الفوائد المتحققة على الصعيد القطري (مثلاً حدوث تحسّن في وقت التخليص المتحقق بفضل النظام الآلي للبيانات الجمركية).

١٨- وأعرب عن الثناء على الجهود الرامية إلى اتباع الدراسات والمشورة المتعلقة بالسياسات بنقاش ودعم حكوميين دوليين بغية تنفيذ التوصيات، مثل تلك الواردة في استعراضات سياسات الاستثمارات، وبرامج الاتفاقات الاستثمارية الدولية والعمل المتعلق بأوجه الربط بين الشركات عبر الوطنية من ناحية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الناحية الأخرى. ويمكن زيادة استخدام برامج بناء القدرات الراسخة القدم وشبكاتها، مثل برنامج التدريب التجاري وبرنامج تطوير تنظيم المشاريع (EMPRETEC)، كقنوات لنشر نتائج البحوث والتحليلات ولتقديم المساعدة التقنية بطريقة أكثر تكاملاً.

١٩- كذلك فإن البرامج المشتركة مع منظمات أخرى، مثل الفرقة العاملة لبناء القدرات والمعنية بالتجارة والبيئة والتنمية، المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد، أو مع المجتمع المدني، مثلاً في مجالي تيسير التجارة أو تنويع السلع الأساسية، هي وسائل فعالة لتنفيذ الولايات وزيادة تأثير أعمال الأونكتاد إلى أقصى حد. وقيل إن "تكلفة التنسيق" باهظة، وخاصة في المراحل الأولى: ومن أمثلة ذلك المخطط التجريبي للإطار المتكامل. بيد أنه حيثما يكون الهدف من هذا التعاون هاما بما فيه الكفاية - كما هو الحال في مسألة جعل التجارة ضمن التيار الرئيسي للاستراتيجيات الإنمائية - فإن المدخلات الأولية تبررها الفائدة التي يمكن أن تعود على البلدان المعنية. وشجع الأونكتاد على مواصلة هذه الجهود للوصول بها إلى خاتمة ناجحة.

٢٠- وأدى المعدل البطيء لتنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك إلى الإعراب عن القلق: فلم يتلق التدريب في السنتين المنصرمتين منذ انعقاد الأونكتاد العاشر إلا ١٨ شخصا. وعلى الرغم من أن إعداد مواد الدورات والدعم الإداري للدورات، فضلا عن تقديم الاختصاصيين من الأمانة، هي أمور قد استوعبت في البرنامج العادي على النحو المتوخى، فإنه قد حدث سوء تفاهم حول مدى إتاحة الموارد من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لغرض تمويل سفر وإقامة المستدرين. ولم يمكن للتدريب أن يحدث إلا بفضل كرم أحد المانحين الثنائيين. وهذا يتطلب القيام بجهود جديدة وتفكير جديد في الفترة القادمة بغية تنفيذ هذه الولاية بطريقة فعالة وتنسم بالكفاءة من حيث التكلفة.

٢١- وأدى نجاح برامج المساعدة التقنية الكبيرة - مثل نظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS)، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع - إلى أن تنمو هذه البرامج فتصبح "مؤسسات أعمال" عن جدارة. وهذا يثير السؤال عما إذا كان ينبغي أن تعمل هذه البرامج بصورة أكثر استقلالية. وفي الوقت الحاضر فإنه ما زال يرى أن من الضروري الإبقاء عليها في إطار الهيكل القائم لكي يمكن توجيه الخبرة المستفادة في تنفيذها إلى المجالات الأخرى لأنشطة المنظمة، وهي البحوث والتحليل وبناء توافق الآراء. بيد أنه يمكن على نحو مفيد العودة إلى هذا السؤال في المستقبل. وعندما يرى على أساس التقييم أن البرامج الموجهة نحو العمليات قد بلغت مرحلة نضج معينة، فإن أحد الخيارات يمكن أن يتمثل في إجراء نقل تدريجي للملكية إلى أصحاب المصلحة، على غرار نموذج برنامج النقاط التجارية.

٢٢- وقد بدأت الخطوات المتخذة للنهوض بمقومات البقاء الذاتي للبرامج الرئيسية في مجال التعاون التقني تؤدي أكلها في بعض المجالات، وتشجع الأمانة على مواصلة هذه البرامج.

٢٣- وأعرب عن الشناء على الطريقة التي استجاب بها الأونكتاد للولاية المنصوص عليها في الفقرة ١٦٤ '٦' من خطة عمل بانكوك بشأن التنسيق الداخلي لأنشطة التعاون التقني، عن طريق الاضطلاع باستعراض داخلي أجراه فريق من الموظفين داخل الأمانة. وأوضحت الدول الأعضاء أنها تعلق أهمية كبيرة على التنسيق الداخلي القوي والحوار مع أصحاب المصلحة، وأنها تتطلع إلى تحقيق المزيد من التفاعل مع الأمانة بشأن توصيات الاستعراض وتنفيذها.

قضايا برنامجية أخرى

٢٤- إن المبادرة المتخذة في الأونكتاد العاشر لإنشاء البرنامج الفرعي ٩-١ "باء" المتعلق بتنمية أفريقيا قد بدأت تحقق بعض الثمار. فالدراسات التي أعدها البرنامج الفرعي^(١٦) قد أسهمت في أطر التعاون المتعلقة بتنمية أفريقيا. وعلى الرغم من أنها قد أثارت ردود فعل مختلطة، فإن كثيرا من البلدان الأفريقية قد قابلها بالتقدير بوصفها مفيدة لصياغة السياسات. وقد حقق البرنامج الفرعي الصغير قيمة مضافة عن طريق اعتماد أسلوب العمل القائم على الاستفادة من الخبرة الفنية المتاحة عبر الأمانة والجمع بين النتائج المتحققة.

٢٥- وخلال الأشهر التي سبقت استعراض منتصف المدة، جرى تعديل برنامج عمل البرنامج الفرعي ٩-٥^(١٧) استجابة لنقل الموارد إلى المكتب المنشأ حديثا وهو مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة في نيويورك. وجرى الترحيب عموما بالاتجاه الجديد للبرنامج الفرعي، الذي يركز على المجالات التي يمكن أن يحقق فيها أكبر قدر من القيمة، وإن كان كثيرون قد طلبوا أن يبقى التقرير المتعلق بأقل البلدان نموا منشورا سنويا. وهذا البرنامج الفرعي، شأنه شأن البرنامج الفرعي ٩-١ باء، سيعتمد على الخبرة الفنية المتاحة عبر الأمانة بغية تنفيذ ولاياته، باستخدام جهات وصل في كل شعبة، مما يضمن زيادة إدخال القضايا ضمن التيار الرئيسي ويحقق تضافر الطاقات، وخاصة مع البرنامج الفرعي ٩-١ باء، الذي اشترك معه في كثير من الزبائن أنفسهم.

٢٦- ورحب بالمبادرات التي اتخذتها الأمانة منذ مؤتمر الأونكتاد العاشر بشأن القضايا الأخرى التي تشمل عدة قطاعات. فبخصوص نوع الجنس، فإن عقد اجتماع خبراء وما تلاه من قرارات بدمج بعد أقوى بشأن نوع الجنس في أعمال جميع الشعب عن طريق إنشاء جهات وصل هما أمران ينبغي أن يؤديا، في ظل متابعة مناسبة، إلى تدعيم هذا الجانب من أعمال الأونكتاد. وقد ظل اهتمام منظمات المجتمع المدني بالاشتراك في اجتماعات الأونكتاد يشهد نموا، وينبغي أن يجري في حدود قواعد الأمم المتحدة ذات الصلة مواصلة الجهود الرامية إلى رعاية التفاعل البناء في هذا الصدد. فإشراك المجتمع المدني على نحو أوثق في تنفيذ البرامج - على النحو المذكور في أماكن أخرى من هذه الوثيقة - هو أمر إيجابي. أما الجهود المبذولة في إطار برامج شتى للتعاون التقني، مثل برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، والرامية إلى إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة - من بينها المجتمع المدني - في عملية السياسات التجارية فقد حظيت بتسليط الأضواء عليها وبالترحيب بها من جانب البلدان المستفيدة. فهذه هي إحدى الطرق التي ينفذ بها الأونكتاد ولايته المتمثلة في ضمان إدارة عامة سليمة؛ كما أن الحوار الثنائي مع المستفيدين من البرامج الرئيسية للتعاون التقني يشكل طريقة أخرى من هذا القبيل.

٢٧- وجرى التشديد على أهمية "الاستفادة من الدروس" ابتداء من تنظيم المؤتمرات إلى دعم برامج التعاون التقني عن طريق عمليات التقييم المستقلة المنتظمة وتنفيذ التوصيات الناتجة عنها. فهذا يسهم ليس فقط في التحسين المستمر للنتائج المتحقق بل أيضا في الحفاظ على الدعم وتوسيع نطاقه.

ثانيا - اتجاه ومجالات التأكيد حتى انعقاد الأونكتاد الحادي عشر

٢٨- جرى التأكيد بصورة متكررة أثناء عملية استعراض منتصف المدة على أن الخبرة الفنية الخاصة، لدى الأونكتاد - التي تقدرها الدول الأعضاء من بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء تقديرا بالغا - إنما تتمثل في تركيزه على المعاملة المتكاملة للتنمية والتجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار. وترتبط على ذلك فإن من المحتمل أن يؤدي بذل مزيد من الجهود بغية تطوير هذا التركيز، الذي يميز الأونكتاد عن المنظمات الأخرى، إلى دعم عملية تنفيذ الولايات. ومما يمكن أن يساعد في هذا الجهد، الذي سيمنح الأونكتاد أيضا مكانة أقوى، المبادرات الرامية إلى "إزالة التجزئة" عن أعمال الأونكتاد، وتعزيز الصلات بين إجراء البحوث وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، وإلى تعزيز تحقيق تكامل أكبر داخل الشعب وبين الشعب مثلا عن طريق الفرقة العاملة المعنية بالتجارة، وإلى دمج أنشطة التعاون التقني في مجموعة شاملة أكثر ترابطا.

٢٩- وجرى التشديد طوال عملية استعراض منتصف المدة على الطابع العاجل لدعم البلدان النامية في المفاوضات الحالية والقادمة في منظمة التجارة العالمية - دعما يشمل جميع المجالات الثلاثة لأنشطة الأونكتاد، وهي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني. وهذا هو أحد مجالات التركيز الرئيسية للفترة القادمة حتى الأونكتاد الحادي عشر. وقد ستجانب الأونكتاد بالفعل للطلب في هذا الصدد عن طريق وضع خطة على نطاق المنظمة هي "خطة المساعدة التقنية وبناء القدرات لما بعد مؤتمر الدوحة". ومما كان موضع تقدير كبير قدرة الأونكتاد على التوليف بين المعلومات الواردة من مصادر مختلفة في برنامجه ومن ثم توضيح خيارات السياسات المتاحة أمام البلدان النامية. ورئي أن مبادرات مثل تلك المتعلقة باختيار موضوع التجارة لتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ هي مبادرات قد جاءت في وقتها. وينبغي أن يسترشد بهذه الأولوية في اختيار مواضيع البحث والتحليل بشأن قضايا مستمدة من خطة عمل بانكوك، وهو أمر ينبغي أن يهدف إلى تزويد البلدان النامية بمادة تساعد في عملية صياغة السياسات. ومن بين القضايا ذات الأولوية العاجلة المطروحة أمام الدول الأعضاء مسائل الزراعة والخدمات والمعاملة الخاصة والتفاضلية والتعريفات الجمركية والحواجز غير التعريفية وذلك بسبب المهل الزمنية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية. ومما له أهمية مساوية مواءمة بذل الجهود لدمج أنشطة بناء القدرات القائمة في مختلف أجزاء المنظمة في الإطار العام الإجمالي بغية زيادة فعاليتها إلى أقصى حد، واستخدام قنوات وشبكات التنفيذ القائمة استخداما أفضل. وينبغي أن تعتمد أنشطة بناء القدرات المضطلع بها بموارد خارجة عن

الميزانية في فترة ما بعد مؤتمر الدوحة على العمل المعتاد لا أن تحل محله، بالنظر إلى أن هذا العمل هو الذي يعطي الأونكتاد ميزة تنافسية في هذا المجال.

٣٠- ومن المهم بصورة مساوية أن تتمكن البلدان النامية من الاستفادة من الفرص المتاحة حالياً وفي المستقبل عن طريق تدعيم قدرتها الإنتاجية وتحسين قدرتها التنافسية. ويتمتع الأونكتاد بعدد من المزايا في هذا المجال، من بينها خبرته الفنية بشأن مسائل السلع الأساسية، والخدمات، والاستثمار، والتكنولوجيا، والمنافسة، والتجارة الإلكترونية، وتطوير المشاريع، وتيسير التجارة، وتنمية الموارد البشرية في مجالات شتى ضمن ولايته. ويمكن تسخير هذه المزايا لمساعدة البلدان النامية على تحسين القدرة التنافسية وتحقيق زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي. وجرى الترحيب في هذا الصدد بالاتجاه الجديد للبرنامج الفرعي ٩-٥ الذي يؤكد على تقديم المساعدة إلى البلدان المتعاملة معه بخصوص اندماجها في التجارة العالمية عن طريق تعزيز القدرة على التوريد، والنهوض بتنوع الصادرات والمساعدة في التنمية البشرية والمؤسسية في المجالات المتصلة بالتجارة.

٣١- وجرى التأكيد على أنه لا يمكن للأونكتاد أن يضطلع بهذه المهام بمفرده أو بمعزل عن غيره. فالتعاون الوثيق فيما بين جميع الوكالات والجهات المانحة المعنية بتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة سيكون أمراً لا بد منه لضمان تكاملية الجهود ولتحقيق أكبر تأثير ممكن. وتتطلب القيود السائدة التي ترد على الموارد والقدرة الاستيعابية إيجاد تركيز أكبر على المجالات التي توجد فيها ميزة نسبية مثل المجالات ذات الأولوية المحددة للجان الثلاث^(٨). وينبغي تحديد وتسويق هذه المجالات بصورة واضحة، بما في ذلك في الجهود المتعلقة بجمع الأموال. وتتسم الاحتياجات بأنها كبيرة ولكن من المهم بصورة حيوية ضمان أن تكون المبادرات الجديدة مدفوعة بالطلب ومتمشية مع الاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الخاصة بالبلدان النامية.

٣٢- وجرى التشديد أيضاً على أهمية متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وتكرر الإعراب عن طلب وضع قائمة حصرية بالالتزامات المستمدة من واثق بروكسل وتقييم هذه الالتزامات، مع اتباع تقسيم واضح للعمل بين الأونكتاد والمكتب المنشأ حديثاً وهو مكتب الممثل السامي. وجرى الترحيب بالنهج الموضوع للبرنامج الفرعي ٩-٥ الذي ينطوي على زيادة التركيز على العمل القطاعي والفني على أن تسهم فيه جميع أجزاء الأمانة.

٣٣- ويقوم الأونكتاد بتنفيذ ولايته عن طريق جهود البحث والتحليل، والمناقشات الحكومية الدولية، والتعاون التقني. ويمكن أن يؤدي تعزيز الصلات بين طرائق التنفيذ الثلاث هذه إلى زيادة ملائمة أعماله من حيث السياسات. وسلطت الأضواء على عدة أمثلة جيدة، مثل العمل المتعلق بالمنافسة أو الاستثمار. وبخصوص القضايا المتعلقة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بوجه خاص، يمكن للبحوث والتحليلات ذات الصلة أن تدعم مجالي

المساعدة التقنية وبناء توافق الآراء دعماً أكثر فعالية. ومن الأمور المهمة اختيار المواضيع لاجتماعات الخبراء من حيث مدى ملاءمتها للسياسات - وهو قضية نوقشت أيضاً في المحور الأول لاستعراض منتصف المدة.

٣٤- وفيما يتعلق بالفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، طرح كثير من الأفكار الجديدة في أثناء عملية استعراض منتصف المدة بغية دعم تنفيذ عملية التدريب وبناء القدرات التي تؤثر على البلدان النامية ودعم فعاليتها من حيث التكلفة. وعن طريق الدورات التدريبية، يمكن بناء خبرة فنية في المناطق لضمان استمرارية وإمكانية وصول أكبر في هذا الصدد. وأحد طرق تحقيق ذلك هو التعاون مع المؤسسات القائمة في البلدان النامية، ومع المعاهد والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك تحقيقه عن طريق التعاون بين الجنوب والجنوب؛ كما أن استخدام التعلم عن بعد بشكل ما يمثل خياراً آخر يمكن النظر فيه. وسيجري مواءمة مناقشة هذه الأمور في المجلس الاستشاري المنشأ فيما يتصل بالفقرة ١٦٦. وإذا تحقق إعداد جيد واستخدمت الموارد بصورة تتسم بالكفاءة والحصافة، فإن التدريب المتوخى في الفقرة ١٦٦ يمكن أن يكون أداة قيمة لتعزيز بناء القدرات، الذي حددته كثير من البلدان النامية على أنه إحدى الأولويات. وإن الموارد المتاحة الآن من الباب ٣٣ من أبواب الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة تجعل من الممكن تنظيم مزيد من الدورات التدريبية في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بتكلفة أدنى للفرد الواحد، ولكنها لا تحل مسألة إمكانية بقاء هذا النشاط في الأجل الطويل.

٣٥- وقد أكدت نتائج المؤتمر المعني بتمويل التنمية (مونيري، آذار/مارس ٢٠٠٢) على محورية القضايا التي يتناولها الأونكتاد بالنسبة إلى الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التنمية، والحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف إعلان الألفية. وتتيح هذه النتائج زخماً جديداً لأعمال الأونكتاد. وتتطلع الدول الأعضاء إلى إجراء مزيد من المناقشات في المحور الثالث لاستعراض منتصف المدة وذلك بشأن إسهام الأونكتاد في تحقيق الأهداف المحددة في توافق آراء مونيري.

ثالثاً - الدروس المستفادة من استعمال مؤشرات الإنجاز

٣٦- مؤشرات الإنجاز المستخدمة كأساس لعملية تقييم استعراض منتصف المدة هي مؤشرات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وتتيح هذه العملية فرصة لاختبار مدى فعالية المؤشرات في قياس إنجازات البرامج الفرعية.

٣٧- ولا يتيح المؤشر الأول، بمفرده، أدلة كافية على إجراء استعراض فعال. بيد أن التغذية المرتدة من الدول الأعضاء بشأن مدى اتسام بحوث الأونكتاد وتحليلاته بالأهمية والفائدة بالنسبة إلى صياغة السياسات هي أمر لا بد منه لمساعدة الأمانة في جهودها الخاصة بتحسين المستمر. وتتمثل السبل التي يمكن بحثها في تحسين توقيت الدراسات الاستقصائية الخاصة بمجموع قراء هذه البحوث والتحليلات، أو التركيز على عدد محدود من المنشورات الرئيسية. وثمة خيار آخر هو

إجراء استعراضات مركزة تنصب على منشورات منتقاة مع استخدام مجموعة محدودة ولكن ذات طابع تمثيلي من الخبراء الحكوميين الذين لديهم دراية بصياغة السياسات في المجالات المعنية.

٣٨- وقد ثبت أن المؤشر الثاني هو أقلها فعالية بسبب شح التغذية المرتدة الواردة بشأن تنفيذ توصيات السياسة العامة على الصعيد الوطني وبالنسبة إلى المجتمع الدولي، وما يترتب على ذلك من تأثير. وثبت أن من الصعب الحصول على ردود من الدول الأعضاء والوكالات بشأن هذه التوصيات، ربما بسبب طبيعتها العامة وغير الملزمة. وللحصول على تغذية مرتدة، ربما يمكن النظر في اتباع نهج أكثر مبادرة، مثل قيام الأمانة بإجراء دراسات حالات إفرادية قطرية على الرغم من أنه سيتعين أن توضع في الاعتبار آثار ذلك على الموارد.

٣٩- وأما المؤشر الثالث فلا يمكن أن يكون فعالا تماما إلا إذا تضمنت جميع وثائق التعاون التقني مؤشرات إنجاز. وعلاوة على ذلك، ينبغي انتقاء هذه المؤشرات لتقديم أدلة بشأن المزايا المتعلقة بالجودة والمزايا الكمية على السواء. فهذا النوع من الأدلة يساعد أيضا مديري البرامج في جهودهم الرامية إلى تحسين البرامج ويمكن أيضا، كما أكد على ذلك أثناء استعراض منتصف المدة، أن يساعد على استبقاء الدعم لهذه البرامج وتوسيع نطاقه.

٤٠- وإحدى السبل التي يمكن بحثها من أجل تحسين تقييم أعمال الأونكتاد هي توسيع نطاق التقييمات المعمقة لكي تشمل البحث والتحليل فضلا عن التعاون التقني. وثبت أن التقييم المتعمق الذي تجريه سنويا لبرنامج للتعاون التقني الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية هو أداة فعالة لتحديد أوجه تصحيح مسار العمل وتوفير التوجيه. ويمكن للآلية الحكومية الدولية، مثلا عن طريق اللجان المعنية في سياق استعراضاتها المنتظمة للبرامج، أن تضطلع بأي تقييم أوسع نطاقا، وهو أمر له سوابق ويتمشى مع قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها ذات الصلة. وهذا الاقتراح يتطلب مزيدا من المناقشة.

٤١- ومن المسلم به بصورة عامة أن تحديد المؤشرات المتعلقة بالسياسة العامة، سواء كان ذلك على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي، هو أمر يثير تحديات أكبر منه في حالة المؤشرات المتعلقة بتنفيذ نواتج ملموسة مثل أنواع معينة من المساعدة التقنية. فمجال بحوث السياسة العامة يثير التحديات بشكل خاص. وتدور مناقشات في الأمم المتحدة بشأن الخبرة المكتسبة في مجال المؤشرات فيما يتعلق باستعراض أداء البرامج وتطبيق الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الألفية (A/56/326). وتقوم وحدة التفتيش المشتركة بإجراء دراسة في هذا الصدد. وعندما تصبح هذه الدراسة متاحة، يمكن للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية أن تقوم على نحو مفيد في اجتماع قادم ببحث هذه القضية والأفكار المقترحة في الفقرات السابقة.

الحواشي

- (١) .A/55/6/Rev.1, 2001
- (٢) الوثيقة TD/386 المؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠.
- (٣) A/CONF.191/11 المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.
- (٤) WT/MIN(01)/DEC/W/1,2 and/10 المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.
- (٥) الوثيقة A/RES/55/2 المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.
- (٦) انظر الفقرة ٣٩ من توافق آراء مونتيري، الوثيقة A/CONF.198/3 المؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٢.
- (٧) الفقرة ٤، المرجع نفسه.
- (٨) الوثيقة A/RES/56/253 المؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.
- (٩) الوثيقة A/56/645 المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.
- (١٠) المرجع نفسه.
- (١١) الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الثامنة والثلاثين للفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، الوثيقة TD/B/49/2-TD/B/WP/148 المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢.
- (١٢) الوثيقة TD/B/COM.2/40-TD/B/EX(28)/3 المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢.
- (١٣) الوثيقة TD/B/COM.1/49-TD/B/EX(28)/4 المؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢.
- (١٤) الوثيقة TD/B/COM.3/46-TD/B/EX(28)/5 المؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٢.
- (١٥) الوثائق TD/B/COM.1/48 و TD/B/COM.2/39 و TD/B/COM.5/45 المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

الحواشي (تابع)

(١٦) "تدفقات رؤوس الأموال والنمو في أفريقيا" (الوثيقة TD/B/47/4-UNCTAD/GDS/MDPB/7 المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢) و"التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والآفاق وقضايا السياسة العامة" (الوثيقة TD/B/48/12-UNCTAD/GDS/AFRICA/1 المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠١).

(١٧) الوثيقة TD/B/49/2-TD/B/WP/148 المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(١٨) المقرر المتخذ في الدورة التنفيذية الثامنة العشرين لمجلس التجارة والتنمية بتاريخ ١٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢.

- - - - -